أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

د. أميـن بلعيفـة
أستاذ محاضر أ- جامعة جيجل
د. عبد النور زوامبية
أستاذ محاضر أ- جامعة الجلفة

مقدمة

يقول "ماكس فيبر": " بدون شرعية فإن أي حكم أو نظام يصعب عليه أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لأي حكم مستقر لفترة طويلة"، فاستقرار أي نظام أو سلطة لا يتحقق من دون توافر عنصر الشرعية، ولذلك كان اجتناب الوقوع في أزمة الشرعية هو غاية كل نظام سياسي يبحث على الإستقرار والديمومة، فمن دون توافرها يبقى النظام وسلطته غير قادرين على الحفاظ على الحكم أو ضمان استمراره.

وإذا ما جئنا إلى واقع الأنظمة السياسية العربية اليوم، فمع أنه لا يوجد واقع عربي واحد وإنما هناك تعدد وتنوع، سواء على مستوى النظم السياسية _فمن مشيخة إلى إمارة إلى سلطنة إلى مملكة إلى جمهورية_ أو على مستوى الأطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول، إلا أن أزمة الشرعية في هذه الأنظمة تبقى جانباً مشتركاً بينها. فمشكلة الشرعية لدى الأنظمة

المنارة للاستشارات

السياسية العربية هي مشكلة بنيوية لها علاقة جوهرية بالمرحلة التاريخية التي شهدت نشأة هذه الكيانات، والنتيجة المترتبة على ذلك كله هو أن بناء أنظمة الحكم في هذه الدول أصبح يقوم على شرعية التسلط والإرهاب بدلا من الشرعية الدستورية أو السياسية التي تحظى برضا أفراد المجتمع، وهذا ما أدى في النهاية إلى تآكل شرعية هذه الأنظمة السياسية بجميع أنماطها الملكية والجمهورية على السواء، فلم يعد بمقدور هذه الأنظمة تجنب أزمة الشرعية التي تعاني منها بتقديم التنازلات لأنها أصبحت متأخرة.

فهذه الأنظمة دخلت بدرجات مختلفة _بحسب الظروف الذاتية والموضوعية لكل دولة_ أزمة مجتمعية حادة تتسم بانفصام بين "مؤسسات الدولة" و"المجتمع الفعلي"، ولعل الجانب الخطير لهذه الأزمة هو وجود أزمة الثقة وعدم رضا بين الحاكم والمحكوم، هذه الأزمة التي غالبا ما تقود إلى السخط وأعمال عنف معادية للنظام القائم.

وقد يأخذ هذا العنف أشكالاً وأنواعاً متعددة كالإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات، وأحياناً يصل إلى حد أعمال الشغب والإغتيالات، ومن هنا حق لنا أن نتساءل عن مستقبل الإستقرار الإجتماعي في الوطن العربي في ظل غياب وإنعدام الشرعية السياسية لدي الأنظمة السياسية العربية، خاصة وأن المواطن العربي أصبح لا يثق بوعود السلطة ولا سياستها وبذلك فقد أصبح أكثر عدائية في كل ما يتعلق بها.كما أنه أصبح متيقناً أن القوة والفوضى هي السبيل الوحيد للوصول إلى مطالبه وتحقيق بعض أمانيه المشروعة. فلغة

المنارة للاستشارات

العنف والقوة هي اللغة الوحيدة للتعامل بين جميع أطراف الحكم في الدول العربي.

وللإجابة عن هذا التساؤل أو الإشكالية كان لزاماً علينا إتباع ثلاثة خطوات أساسية:

أولا: تحديد مفهوم أزمة الشرعية.

ثانيا: تتبع مظاهر أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

ثالثا: تتبع أنعكاسات أزمة الشرعية على الإستقرار الإجتماعي في الوطن العربي.

أولا: مفهوم أزمة الشرعية:

قبل الخوض في الحديث عن أزمة الشرعية كان ولا بد من ضبط مفهوم للشرعية أولا، وإن كان هذا المفهوم لايزال إلى اليوم وبالرغم من قدمه يثير قدراً واضحاً من الإختلاف والإلتباس بين المفكرين والباحثين فيه فمصطلح الشرعية ورغم كثرة الإهتمام والعناية به من قبل حقول معرفية مختلفة _كعلم السياسة والقانون وعلم الإجتماع_ إلا أن الأسئلة حوله وحول سبل وصول السلطة السياسية إليه، لا تزال تثير في أذهان الخبراء والمختصين الكثير من التضارب والإختلاف في الآراء، فلكل منهم وجهة نظره الخاصة، وزاوية نظره الخاصة التي ينظر من خلالها لهذا الموضوع.[1] فبالرجوع إلى الأصول والجذور

[1]- David Beetham ; The Legitimation Of Power. (England: Macmillan Distribution, 1991), p 03.

المنارة للاستشارات

التاريخية لهذا المصطلح فإننا نجد أن الرومان قديماً استخدموه في أدبياتهم بمعنى التطابق مع القانون،[1] فالشرعية عندهم مرادفة للسند القانوني الممثل في النص أو القاعدة التي تبرر الحق والإدعاء للسلطة. ولقد ظل هذا المعنى الروماني للشرعية هو السائد والمهيمن على التراث والتقاليد السياسية الغربية حتى قرابة القرن السادس عشر، فلم يكن يعرف في الغرب أساساً للشرعية إلا ما هو مرتبط بالقانون القائم، والنصوص النافذة الصادرة عن المشرع والمعبرة عن سلطة العدالة الزمنية في الدولة، فهم يركزون في فهمهم للشرعية على مدى قيمتها ومن له الأحقية في إكتسابها وممارستها وتحت أي غطاء، وبالنسبة إليهم السلطة لا تكون شرعية إلا إذا كان إكتسابها وممارستها يتم في ظل القانون _ بغض النظر عن مدى عدالة هذا القانون من عدمه_، فالسلطة الشرعية هي السلطة المحكومة بقوانين على حد قول "روسو "[2].

[1]– الأصل اللاتيني لكلمة الشرعية هو « legitimus » كما أنها ظهرت أيضا في بعض نصوص العصر الوسيط بمصطلح « legitmitas » .

[2]– حامد ربيع، تحقيق سلوك المالك في تدبير الممالك لشهاب الدين الربيع، 2.أج. (القاهرة: دار الشعب،1980م)،1: 210.

المنارة للاستشارات

ومع بداية عصر النهضة في أوروبا، وظهور مصطلح "القانون الطبيعي"[1]، أصبح للشرعية في الغرب مفهوماً جديداً، لا يستمد مصادره من إرادة الحاكم أو النص القانوني الصادر عنه مثلما كان سائداً في الحقبة الرومانية، بل أصبح يستمدها من تلك المثاليات التي تنبع من المنطق الفردي والأخلاقيات الجماعية السابقة لأي قانون والمتطابقة مع العدالة الطبيعية، فأصبحت الشرعية بذلك مرتبطة بالعقل الخلاق والوعي الجماعي بدل السند القانوني[2]. ويعتبر "جون لوك" هو أول من استخدم هذا المبدأ جاعلاً منه محوراً أساسياً لجميع مقولاته الفكرية حول تحليل الظاهرة السياسية، فالأساس الفكري لتفسير أي علاقة سياسية عنده، بل وكل ما له صلة بالتعامل السياسي، هو علاقة الرضا والإتفاق، فهما المحور الذي تنبع منه شرعية الإدارة الحاكمة، وإرادة الأغلبية هي المعبرة عن هذه الشرعية[3].

---

[1]- القانون الطبيعي: هو فكرة فلسفية إغريقية تعبر عن المثل الأعلى للعدالة بين البشر، يوحى به العقل القديم وهو أسمى من القوانين الوضعية سابق لوجود الجماعة، نابع من طبيعة الاشياء كامن في طبيعة الروابط الاجتماعية والنزعة الإنسانية إلى الكمال، وتتميز قواعده بالثبات والديمومة لدى كل الشعوب فهي صالحة لكل زمان ومكان كما إن أسبقيته على نشوء الجماعة تجعله هو الحاكم لها وبذلك فهو ملزم للحاكم والمحكوم على السواء واحترامها له هو ضمان تحقيق التوازن الإجتماعي في الدولة. نقلا عن: محمد طاهر أحمد، عبد الوهاب، "النظرية العامة لمبدأ الشرعية في الدولة الإسلامية والدول المعاصرة" (رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، 1981م)، ص ص 93-98.

[2]- حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[3]- نفس المرجع ونفس الصفحة.

المنارة للاستشارات

لقد أوجد هذا المفهوم الجديد للشرعية شبكة جديدة من المفاهيم السياسية والإجتماعية التي أصبح يتفاعل معها ويستند عليها، خالقاً بذلك نوع من الرابطة الثابتة فيما بينها البعض، ومشكلة في الوقت نفسه نسقاً فكرياً ومعرفياً جديداً يدعم تلك الدلالات الجديدة للشرعية ويثبتها، ولعل من أهم هذه المفاهيم المشكلة لهذه الشبكة المعرفية الجديدة نجد: مفهوم العقد الإجتماعي، مفهوم السيادة الشعبية، مفهوم الإرادة العامة، مفهوم الحريات العامة، مفهوم المساواة ... وغيرها من المفاهيم الأخرى التي شكلت أدب النظرية السياسية القيمية في ذلك الوقت. ولقد ظل هذا الإتجاه الجديد لمفهوم الشرعية هو السائد في التقاليد الفكرية الغربية حتى ظهور ما بات يعرف في منتصف الستينات من القرن الماضي باسم الثورة السلوكية، حيث تبلورت تقاليد المدرسة السلوكية الأمريكية في مجال دراسة الظواهر السياسية، فانتقل محور التركيز في دراسة هذه الظواهر من وصف مؤسسات الدولة إلى الإهتمام بظواهر ذات السيمات الحركية والسلوكية، فظهر الإهتمام بدراسة مؤسسات الدولة ووظائفها وأدائها الفعلي، كما تم التركيز على عملية الآداء بما يدخل في ذلك من تحليل للتفاعلات بين الوحدات المكونة للمجتمع السياسي في حركته الديناميكية التي تتضح فيها تفاعلات القوى المختلفة من أجل تحقيق مصالحها[1].

أدى ظهور هذه المقاربات والنظريات السياسية السلوكية إلى زعزعة أسس وقواعد الشرعية القائمة على الإعتبارات القديمة التي كانت سائدة في

[1] – ناهد محمود عرنوس، "المؤسسة في النظام السياسي الإسلامي"(رسالة ماجستر، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992م)، ص 35.

المنارة للاستشارات

عصر النهضة وما بعده، لتخلى المكان لظهور أسس جديدة للشرعية أكثر واقعية وأكثر مساساً بحياة المجتمعات السياسية، فتحول بذلك تركيز مفهوم الشرعية من الإهتمام بمجموعة من القيم والمفاهيم الأخلاقية والفلسفية المثالية والمتعالية، إلى الإهتمام بأداء النظام السياسي الفعلي وتفاعلاته مع البيئة المحيطة به، وانعكاس كل ذلك على العملية السياسية. وأصبحت الشرعية بذلك متعلقة بمدى قدرة النظام السياسي على آداء وظائفه (الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية) بما يتضمن توفير الاستقرار السياسي والإجتماعي في الدولة .

كما تأثر هذا مفهوم الجديد للشرعية في شكله الحديث بدرجة كبيرة ببروز المدرسة الوضعية في علم السياسية، والتي تعتمد بشكل كبير على الإتجاهات السلوكية في تحليل المفاهيم السياسية والظواهر الإجتماعية المرتبطة بها، ومن هنا برزت مدرسة المؤشرات في التحليل السياسي كتعبير عن هذا التيار الذي جعل من مفهوم الشرعية مرادفاً تارة للإستقرار السياسي، وتارة أخرى لتزكية النموذج الغربي بنظمه وممارساته باعتبارها مؤشرات لقياس درجة الشرعية[1]. ومن هذا المنطلق أيضاً أصبحت تعد كفاءة النظام السياسي وفاعليته في إدارة شؤون المجتمع وتحقيق أهدافه وتجسيد قيمه ومثله العليا إحدى وسائل بناء الشرعية وتكريسها، فمن شأن الكفاءة والفاعلية توفير قدر من الإستقرار

[1]- خالد عبد الحميد مسعود العوالمة، "الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية " (رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1992م)، ص 10.

المنارة للاستشارات

السياسي والإجتماعي، والذي يعد في الأصل مؤشراً دال على وجود الشرعية في النظام السياسي.

الشكل رقم (11): جدول "Saymour Martin Lipset "حول تحديد العلاقة بين الشرعية والفعالية

	الفعالية	
	عالية (+)	منخفضة(−)
درجة الشرعية (+)	(أ) حالة مثلى من الإستقرار	(ج) مرحلة انتقال
درجة الشرعية (−)	(ب) مرحلة انتقال	(د) حالة قصوى من عدم الاستقرار

Saymour Martin Lipset , L'homme et La Politique. (Paris : Ed Seuil, 1963), p89 .: المصدر

رغم واقعية هذا المنظور الحديث للشرعية إنه لم يحظى بالإجماع من قبل علماء السياسية في الغرب، فقد اعتبر البعض منهم أن التلازم والإستغراق التام الذي اعتمده هذا المنظور بين الشرعية والإستقرار _وهذا من خلال جعل الإستقرار كمؤشر خارجي دال على الشرعية_ هو تلازم متوهم يقوم على ترادف الإستقرار بالشرعية، فالإستقرار السياسي له مستويات عديدة منها ما يعود بالفعل إلى الرضا، ومنها ما يعود إلى البطش الشديد واستخدام القوة، وهو الأمر الذي يدفع إلى الإستقرار عن طريق الإكراه _المعنوي والمادي_ والخوف،

المنارة للاستشارات

ومنه أيضاً ما يقوم على علاقة الإستخفاف، ومنه أيضاً ما يقوم على تسويغ الإستبداد في سياق اللعب على العواطف وإثارة الغرائز الأساسية في طبيعة الإنسان، وهو ما يقوم به الحكام الدكتاتوريون عادة مثل ما قام به "هتلر" و"موسوليني"،ناهيك عن ارتباط الشرعية في هذه الحالة بتشكيل حالة من حالات الرضى الكاذب الذي يؤسس من خلال قنوات متعددة تتعلق بالتعليم والتنشئة والإتصال والأمن[1].

من هنا نجد أن جل علماء الإجتماع والسياسة في القرن العشرين يتفقون و"ماكس فيبر" _الذي يعد من الرواد في مجال البحث عن الشرعية في العصر الحديث_ في أن الشرعية هي "حق إعتقاد" "Belief In Legitimacy "، فهي بذلك ذات طابع تاريخي وإجتماعي. يقول ماكس فيبر:" إن النخبة الحاكمة في المجتمع والعلاقات السلطوية فيه تكون شرعية، إذا ما كان الأفراد المجتمع مرتبطين بهم فيما يفعلونه ومعتقدين به."[2] ومع إضفاء هذا الطابع الإجتماعي والتاريخي للشرعية أصبحت شرعية السلطة في المجتمع تختلف من مجتمع إلى آخر، فمقومات الشرعية في مجتمع ما قد تكون مرفوضة في مجتمع أخر، وهذا ما يجعل من الشرعية كوسيلة قابلة لتشكل وفق أشكال مختلفة ومتنوعة حسب ما تمليه الظروف التاريخية والمعتقدات الإجتماعية السائدة،[3] ويعرف ماكس فيبر الشرعية بذلك على بأنها: "صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، من خلال عدة آليات تتجلى في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية أي ما

[1]– نفس المرجع ونفس الصفحة.

[2]- David Beetham, Op Cit , p06.

[3]- Idem.

المنارة للاستشارات

تحدثه الكاريزما من تأثير في نفوس الجماهير أو عن طريق الإعتقاد العقلاني والأساليب القانونية."[1]. فالنظام الحاكم يكون شرعياً _لدى ماكس فيبر_ عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، والمواطنون لا يضعون الشرعية على نظام الحكم _أي لا يقبلون بحقه في أن يمارس عليهم السلطة_ إلا بوجود أسباب يقوم عليها هذا القبول، سواء أكانت دينية أم دنيوية، روحية أو عقلانية(*) .[2]

يطرح هذا التوصيف "الفيبري" للشرعية الكثير من الملاحظات والإنتقادات أبرزها تجريدية مكونات النموذج المثال في الشرعية لدى "فيبر" وتناسبه مع أنساق السيطرة، خاصة وأن السوسيولوجيا السياسية لدى "فيبر" هي سوسيولوجيا السيطرة، جعلت من "ماكس فيبر" هنا لا يقدم مفهومًا غامضاً للشرعية فقط، بل وخاطئ أيضاً، وهذا من خلال خطئه في تحديد المنهج الذي من خلاله قام بدراسة السلطة، ويؤكد هنا "جان ماري فانسن" أن ماكس فيبر

---

[1]- Max Weber, The theory of social and economic organisation, (New-York : free press 1969).p130.

(*)هنا وإن كان ماكس فيبر يفضل صراحة النموذج الثالث للشرعية على النموذجيين الأوليين، إلا أنه يؤكد أن الأنواع الثلاثة للشرعية كلها أنواع معروفة في سياق قبول المجتمع بحكومته وزعمائه، فالهدف الأساسي لدى "فيبر" هو أن تساهم الشرعية في استقرار الحالة بين الحاكم والمحكومين، وأن تقود هذه الحالة من الإستقرار إلى استقرار المجتمع بالكامل، وهذا بغض النظر عن نوع الشرعية المستخدمة مادام مفهوم الشرعية يرجع كله في أخير إلى واقع الرضا الفعلي للمحكومين وليس إلى الإكراه إرجع إلى: خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]– خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 22.

المنارة للاستشارات

يبقى سجين مفهومه للسلطة بأنها: "القدرة على فرض إرادتها على الآخرين،" متجاهلا بذلك السلطة كقدرة على التعبئة الجماعية لتحقيق أهداف مشتركة[1]، فالسلطة بالنسبة إلى ماكس فيبر ما هي إلا القدرة على فرض طاعة، وفي هذه الحالة نجد أن "ماكس فيبر" يرى بضرورة السلطة _كسلطة على الأفراد_ دون أن يدركها كسلطة من أجل العمل معا، في حين أن "بارسونز" مثلا، يؤكد على أن السلطة هي ضرورة وظيفية مهمتها السماح ببلوغ أهداف جماعية والتوافق بين المصالح الخاصة ضمن إطار المصلحة العامة[2].

فالسلطة ليست سيطرة وخضوع كما يرى "فيبر" بل هي أيضاً توافق ورضا ومن هنا يؤكد موريس ديفرجيه "M.Duverger" على أن الحكومة الشرعية هي الحكومة التي تشمل رأي الشعب، من حيث أصولها وجذورها وهيكلها وتركيبها، وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، إذ إن الشرعية هنا ليست ذلك القبول الذي يمكن تحقيقه عن طريق الضغط والإكراه، بل هي ذلك القبول العام الإختياري والعميق والذي يمكن تضمينه في الموافقة العامة، والقول بأن الحكومة شرعية لا يعني فقط أنها حكومة صالحة وتحقق الصالح العام، بل يعني فقط كون المواطنين الحكوميين يعدونها ذات سلطات شرعية ودستورية[3].

---

[1]– ناصوري، أحمد. "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية 02 (ربيع 2008):، ص 362.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 348.

[3]– خميس حازم والي،مرجع سبق ذكره، ص 23.

المنارة للاستشارات

وعلى الرغم من الإختلاف الواضح بين مختلف المفكرين والمدارس الفكرية حول ماهية الشرعية السياسية، إلا أن هناك شبه إجماع بينهم على أن فهم الشرعية ليس فهماً أحادى الجانب، فالشرعية ليست فقط سياسية أو قانونية، بل هي أيضاً إجتماعية تتناول أسس المجتمع التي من خلالها تتشكل المفاهيم والرؤى العامة لأفراد المجتمع إزاء من هو الأصلح والأمثل له، وهذا ما يحقق بدوره الإستقرار والأمن المجتمعي، وعلى النقيض من هذا تعد أزمة الشرعية من أعقد وأخطر الأزمات التي يمكن أن تقع فيها وتتعرض لها الأنظمة السياسية.ولهذا فإننا نجد أن أزمة الشرعية كانت ولا تزال أكبر هاجس يواجه الدول والأنظمة السياسية، فإستقرار أي نظام أو سلطة لا يتحقق من دون توافر عنصر الشرعية، ولذلك كان اجتناب الوقوع في أزمة الشرعية هو غاية كل نظام سياسي.

وأزمة الشرعية كما يعرفها "لوسيان باي" « Pay » : "هي انهيار في البنية التأسيسية وفي أداء حكومة معينة والذي ينجم عن خلافات حول ماهية الطبيعة الأمثل والأنسب للسلطة في النظام السياسي"[1]. فأزمة الشرعية عند "باي Pay" هي ذلك الإنهيار والإضطراب الذي يحدث في البنى السلطوية للنظام السياسي، وينعكس سلباً على الأداء الحكومي نتيجة تضارب أو عدم ملائمة الإدعاءات الخاصة بحق القيادة في السلطة، وهذا بسبب استناد مبرراتهم الإيديولوجية أو دعواهم بشأن الحق في السلطة إلى قراءات غير مقبولة للتاريخ أو تنبؤات خاطئة بالتطورات المستقبلية، وهذا ما ينجم عنه صراع

[1]- أماني عبد الله صالح،مرجع سبق ذكره، ص 15.

المنارة للاستشارات

وتنافس مفرط وغير منظم على السلطة خارج إطار المؤسسات القائمة –الفاقدة للشرعية– مما يؤدي بدوره في النهاية إلى تفكك البنى السلطوية في الدولة وسقوط النظام السياسي فيها[1].

وغالبا ما تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسساتية، ومن ثم يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق إما بالمؤسسات السياسية، أو بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات، أو السياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية في الدولة، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى سياسات أو شاغلي الأدوار السياسية، لأن معظم السياسات يمكن تعديلها بسرعة، كما يمكن أيضا تغيير الأشخاص الذين يشغلون الأدوار السياسية. وبعبارة أوضح إن ظهور إشكالية الشرعية يتمثل فيما يثار من تساؤلات حول الدور الصحيح للسلطة المركزية وأهدافها وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات والجماعات المحلية، وكذا الأدوار الصحيحة للجهاز البيروقراطي والمؤسسات العسكرية في الحياة السياسية، وكذا دور السلطة في دفع عملية التنمية بكل جوانبها[2].

هذا ويرى "هابرماس" أن أزمة الشرعية تنبثق عن عجز الدولة عن إيجاد السبل الكفيلة للتوفيق بين المصالح المتضاربة للمواطنين الذين تحكمهم، والتي بموجبها تفقد مشروعيتها في أعينهم لأنها فشلت في مهمتها الأساسية، ومن ثم

[1]– نفس المرجع السابق، ص 16.

[2]– خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المنارة للاستشارات

يصبح مسوغ وجودها موضوع تساؤل وإشكال[1]. ومن هنا يرى "كارل دوتش" أن أزمة الشرعية ليست متعلقة فقط بالجانب الإيديولوجي المبرر للقيادة بحق ممارسة السلطة، ولا بالجانب القانوني المتعلق بكيفية الوصول إلى السلطة، بل هي عنده متعلقة بالعناصر البنيوية الثلاث التي تقوم عليها الشرعية أصلا وهي:

أ- **العنصر الدستوري:** وهو المتعلق بمدى توافق طريقة وأسلوب الوصول إلى السلطة وممارستها مع مبادئ البلاد الدستورية.

ب- **عنصر التمثيل** : وهو المتعلق بمدى اقتناع المحكومين بالذين يمثلونهم في السلطة وقبولهم بهم.

ج- **عنصر الإنجاز**: وهو المتعلق بمدى إنجاز السلطة لما هو منتظر منها من قبل المحكومين[2].

وأي خلل أو نقص من أحد هذه العناصر، يعد نقص في شرعية السلطة الحاكمة، وبتالي وجود أزمة شرعية.

فأزمة الشرعية في الحقيقة هي ليست أزمة نظام سياسي فحسب، بل هي أزمة هوية وتكامل إجتماعي، وهذا لأنها لا تنجم عن مشاكل ضبط وانتظام

---

[1]- المحمداوي، على عبود، الإشكالية السياسية للحداثة. الرباط: دار الأمان،2011، ص 274.

[2]- عبد العظيم محمود حنفي محمود، "تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعية" (رسالة ماجستر، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002)، ص 35.

المنارة للاستشارات

يعجز النظام عن مواجهتها، وإنما تنجم بدرجة أكبر عن عدم استقرار العلاقة التي تربط الفاعلين الإجتماعيين بالنظام القائم، وهذا ما يؤثر بشكل خاص في آليات تحقيق الذاتية والدمج في الجماعة، كما يشكل تهديداً لهوية الأفراد وتحديدهم لأنفسهم. فأزمة الشرعية في النهاية كما يرى "بول ريكور": "هي ظاهرة أزموية مؤكدة تبرز في عدة مجالات من الحياة العامة، تقود إلى فقدان الثقة بالإجراءات العقلانية التي كانت حتى وقت قريب تشكل أساس السلطة السياسية المعتبرة شرعية، وبوجود قيم سياسية مشتركة لدرجة تسمح بقيام إجماع على أساسها"[1].

يقول "موريس ديفرجيه": "المواطنون في ظل الحكم الشرعي يطيعون الحكومة طاعة طبيعية ...أما في حكم غير شرعي فالمواطنون محمولون بطبيعة الأمر على أن يرفضوا الطاعة وعلى أن لا يذعنوا إلا مكرهين مقهورين...فحين تكون الحكومة غير شرعية فإن ذلك يدفعها إلى استبداد شديد وقسوة كبيرة"[2].

ثـانياَ: مظاهر أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية

إذا ما جئنا إلى واقع الأنظمة السياسية العربية اليوم، فمع أنه لا يوجد واقع عربي واحد وإنما هناك تعدد وتنوع _سواء على مستوى النظم السياسية فمن مشيخة إلى إمارة إلى سلطنة إلى مملكة إلى جمهورية إلى جماهيرية، أو

[1]– أحمد ناصوري، مرجع سبق ذكره،ص 371.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 49.

المنارة للاستشارات

على مستوى الأطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول_ إلا أن أزمة الشرعية في هذه الأنظمة تبقى جانباً مشتركاً بينها.

فالدول والأنظمة العربية لا تتوفر في غالبيتها على الشرعية، وإن توافرت لبعضها فما هي إلا شرعية شكلية تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية عن طريق الأساليب التعبوية التي تعرفها الممارسة السياسية العربية، ولذلك نجد أن هذه الأنظمة تحاول في إطار المحافظة على ديمومتها واستمرارها إلى استخدام العنف القسري والتعسفي لمواجهة أي معارضة سياسية أو اجتماعية، مستخدمة في الوقت نفسه سبلاً متعددة لغرض خلق شرعيتها بأساليب الترهيب والترغيب. حتى أصبحت ظاهرة استمرارية النظام الحاكم في هذه الأقطار مصاحبة فيها لقمع كل أشكال المعارضة، والإعتراف لهذا النظام بوحدانيته في القيادة والفكر والإيديولوجيا، وأكثر من ذلك امتلاكه لهذه الدولة وهذا الشعب[1].

يقول هيودسن :"إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي مسألة الشرعية السياسية، إذ أن النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية، وللسمة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة"[2] .

ولعل هذه الظاهرة أي أزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة العربية ليست أمراً طارئ عليها، بل هي أمر ملازم لها منذ نشأتها، فحينما حصلت

[1]– نفس المرجع السابق، ص 54.

[2]– خميس حازم والي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المنارة للاستشارات

الأقطار العربية على استقلالها السياسي الرسمي بعد حقبة طويلة من الإستعمار، تسلمت السلطة فيها نخب لم تكن قد حزمت أمرها حول مصدر الشرعية الأساسي الذي تستند إليه، ولم تحاول في معظمها الحصول على إجماع شعبي حول هذه المصادر، فبعضها أبقى على مصدر الشرعية التقليدي المستند إلى التقاليد القبلية والمذاهب الدينية –كما هو الحال في دول الخليج–[1]، أو بالإنتساب إلى أصول عربية قرشية شريفة –كما هو الحال في الأردن والمغرب–، فيما حاول البعض الأخر أن يبني مصدراً جديداً للشرعية باعتماده على العقلانية القانونية الدستورية كأساس ومصدر لها، وإن كان هذا الأمر لم يتجاوز الشكليات والمواد الدستورية فقط، كما حاول بعضها أيضاً الإستناد إلى شرعية ثورية عمادها القيادة الكاريزمية الملهمة والإيديولوجية الإشتراكية المبنية على نظام الحزب الطليعي الذي يحكم بمفرده، أو بإيجاد تحالف مع أحزاب وقوى أخرى في المجتمع. وقد جربت بعض النخب في بعض الأقطار العربية أكثر من مصدر من هذه المصادر في فترات زمنية متلاحقة بعد الإستقلال دون أن تستقر على واحدة منها[2].

هذا التنوع أو التخبط في مصادر الشرعية لم يكن في الواقع اختياراً حراً للنخب الحاكمة أو للمحكومين في الوطن العربي، كما لم يكن تعبيرا أميناً عن

[1]– إن الأسر الحاكمة في كل من المملكة السعودية والكويت والبحرين تنتمي إلى قبيلة عنيزة والتي هي من القبائل العربية العريقة ذات الشوكة في شبه الجزيرة العربية.

[2]– إبراهيم سعد الدين، وهلال علي الدين. أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. ط.2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987،ص 412.

المنارة للاستشارات

الخريطة الاجتماعية في كل قطر عربي أو تجسيداً صادقاً لنظام قيمي متسق أو لثقافة سياسية مدنية موحدة، حتى في داخل القطر الواحد، لذلك ظلت هذه المصادر جميعاً على تنوعها قاصرة عن ملء فراغ الشرعية، وهو الفراغ الذي نشأ منذ انهيار الخلافة الإسلامية والتي كانت الدولة العثمانية آخر رموزها .

وحينما نقول أن التنوع في مصادر الشرعية لم يكن اختيار حراً للنخب الحاكمة أو المحكومين في الوطن العربي، فإننا نعني أن المسئول على هذا بالتحديد هو الإستعمار بشكليه القديم والحديث، الذي كان وما يزال يمارس دوراً رئيسياً في زرع النخب الحاكمة في الدول العربية، وكذا إضفاء نوع من الشرعية المصطنعة عليها[1].

فبعد انهيار الخلافة العثمانية لم يكن هناك خيار أمام الشعوب العربية سوى القبول بالخيارات السياسية الوافدة في بناء الدولة الحديثة على شاكلة النماذج الأوربية والتي فرضتها القوى الاستعمارية الموجودة آنذاك. وهذا بالطبع ما حال دون صياغة ثقافة سياسية مستقلة وتلقائية في المجتمعات العربية، والتي لم يكن لديها تقاليد سياسية خاصة بالدولة في تلك الفترة بسبب تعرضها لاستعمار حد من قدرتها على تشكيل ذاتها السياسية، كما قام بمسخ التقاليد السياسية والمؤسساتية لديها، وحتى اليوم لا تزال العديد من الدول العربية تفتقر إلى المتطلبات الأساسية الضرورية كي تصبح دولاً ذات شرعية مستقلة واستقرار سياسي، فقدان التقاليد المميزة للدولة وضعف الجوانب المؤسسية في

[1]- نفس المرجع السابق، ص 412-413.

المنارة للاستشارات

الثقافة السياسية لديها أوجد حالة من الصراع الدائم بين النخب المتصارعة على السلطة داخل الدولة، وأصبح بذلك الطريقة المثلى لترسيخ دعائم السلطة السياسية وإحلال الإستقرار السياسي فيها هو انتهاج سياسات تتسم بالشمولية والبيروقراطية والعنف[1].

وحتى الدول العربية التي حاولت التخلص من هذا الإرث الاستعماري، عن طريق تبنيها للشرعية الثورية أو بالاستناد إلى بعض المبادئ الإسلامية لتبرير سلطتها، وجدت نفسها مضطرة إلى إتباع سياسات الهدم والتدمير للأنظمة الإجتماعية والسياسية التقليدية، وإقامة أنظمة جديدة على النمط الغربي الاستعماري، بحجة بناء مؤسسات وقيم حديثة تسمح بالتنمية والخروج من التبعية والتخلف التي هي فيها، إلا أن هذه العملية التحديثية أدت بدورها إلى خلق إزدواجية في النظم الاجتماعية لهذه الدول.

كما أنها أفرزت حالة من الصراع في الولاءات داخل الأنظمة السياسية القائمة، فتعرض بذلك نظام القيم فيها إلى حالة من انعدام أو فقدان التوازن، وحدوث خلل في سلم الأولويات لهذه القيم نتيجة حالة الاحتكاك والصدام الحاصلة بين القيم الوافدة والقيم الأصيلة، هذا الخليط من المفاهيم والقيم السياسية الأصيلة والوافدة المتصارعة فيما بينها، أدى إلى حالة تحطم الوعي بالمدركات الشاملة للثقافة السياسية، مما أدى بدوره إلى حالة من عدم الإتزان في تقديم التبريرات لدى السلطة الحاكمة حول شرعيتها، وعدم ثقة المواطنين

[1]- أحمد داوود أغلوا،العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، تر.ابراهيم البيومي (القاهرة:دار الشروق الدولية،2006)، ص 161-162.

المنارة للاستشارات

فيها، وهنا بالتحديد بدأت شرعية السلطة في الأنظمة العربية ترتبط بشخصية الحاكم فيها بحيث أصبحت تعد هي منبع الشرعية وأصل السلطة فيها، فظهرت الناصرية والبومديانية والبورقيبية والأسدية والصدامية ... وأصبحت السلطة في الأنظمة السياسية العربية محتواة داخل أشخاص[1].

ومن هنا فإن الأشكال السياسية المصطنعة التي سادت المنطقة العربية كنتيجة للإرث الإستعماري ومشكلة من الملكيات التقليدية والدكتاتوريات البيروقراطية، برغم من أن لكل شكل طريقته الخاصة في اكتساب الشرعية، إلا أنهم في مجموعهم لا يعبرون عن المؤشرات الحقيقية لشرعية سياسية مستقرة أو مستندة إلى منظومة من المفاهيم المعرفية والقيمية[2]. فالأنظمة الملكية العربية تعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على البعد الديني والقبلي، فنجد مثلاً : أن كلا من المملكتين الأردنية والمغربية تستمدان شرعيتهما من صفة نسبهما إلى أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما بالنسبة للمملكة السعودية والسلطنة العمانية فهما يستندان في شرعيتهما على خدمة المذهب الديني الوهابي بالنسبة للسعودي والإباضي بالنسبة للعماني، فيما تستند باقي الأنظمة الملكية المتبقية في الخليج العربي –وهي: النظام

[1]– خالد عبد الحميد سعود العوالمة، "الثورة الايرانية وشرعية النظم السياسية العربية" (رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992)، ص ص 36-41.

[2]– أحمد داود أغلوا، مرجع سبق ذكره، ص 163.

المنارة للاستشارات

القطري والكويتي والبحريني والإماراتي- في شرعيتهم إلى المصدر القبلي والعشائري[1].

أما باقي الأنظمة العربية والتي تصنف في خانة الأنظمة الجمهورية لأن دساتيرها تنص صراحة على أن الشعب أو الجماهير هي مصدر السلطة، فهي لا تستند في شرعيتها على المصدر التقليدي أو لا على المصدر العقلاني القانوني، ومعظمها يستمد شرعيته إما من إيديولوجية ثورية أو من قيادة كاريزمية ملهمة أو منها معا[2]، فبعكس الأنظمة الملكية التي اعتمدت في شرعيتها أساساً على المصدر التقليدي للشرعية تدعمه في ذلك بشكل ثانوي الإنجازات الداخلية والمهارة السياسية للقيادة هناك، فإن المصدر الرئيسي الوحيد الذي استندت إليه الأنظمة الجمهورية العربية هو إيديولوجيتها الثورية، أي قدرتها على إحداث التغيير وتحقيق الأهداف الكبرى التي روجت لها ووعدت بانجازها، والتي جعلت منها مبرراً لإستلائها على السلطة واستمرارها فيها واحتكارها لها، وسبباً في وجوب إلتفاف الجماهير حولها ومنحها التأييد والطاعة، وترك المعارضة لأنها من أسباب التفرقة ومن صنع أيادي أجنبية خبيثة لا تريد الخير والعزة لهذه الدول[3].

هذه المصادر من الشرعية اللاعقلانية للدول العربية أظهرت الطابع المنغلق والتقليدي للسلطة في الأنظمة السياسية فيها، حيث أن السلطة مطلقة

---

[1]- سعد الدين ابراهيم، علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 418.

[2]- نفس مرجع السابق،ص 422.

[3]- نفس المرجع السابق، ص ص. 424-425.

الدراسات للاستشارات

وقهرية والخضوع إكراهي للرعية . ويؤكد "Wittfogel Karl" أن الأنظمة العربية تتسم بالغياب الكلي للرقابة الإجتماعية الفعالة، فلا يوجد مركز قادر على إخضاع السلطة المطلقة فيها للرقابة أو تحجيمها، ووجود الدساتير في بعض الدول منها لا يعني الرقابة الدستورية ولا الإلتزام بمتضمنات الدستور ذاته، أو أن تتحد سلطة النظام عند المتاح به وفق القواعد الدستورية، الأمر الذي يفسر المظهر المشخص للأنظمة العربية التي تسعى أكثر من غيرها إلى خلق الأساطير حول شخصية الحاكم، ثم تبريرها وتحويلها إلى مصادر للشرعية كالتاريخ والدين والنسب الشريف وهالات القداسة...[1]. وعلى هذا الأساس يشخص "جيمس تيراس" الدولة في الأقطار العربية على أنها "دولة توفيقية" تتميز بما اسماه " الدولة التعددية" فهي :

أولا: هي دولة تاريخية: حيث تخضع السلطة فيها للنخب السياسية ولأنصارها من الجماهير، تعمل البيروقراطية التقليدية فيها كأداة للمحسوبية السياسية.

ثانيا: هي دولة حديثة: تعمل على دمج المواطنين المحليين في الأمة الدولة لتأكيد شرعية النظام وشرعية النخب الحاكمة فيه على وجه الخصوص، كما تعمل أيضاً على تبديد عدم الرضا وتعبئة التضامن مع النخب الحاكمة من أجل تأكيد شرعية النظام وحشد الدعم له.

[1]- عروب، هند. مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. الرباط: دار الأمان، 2009، ص ص. 46-47.

المنارة للاستشارات

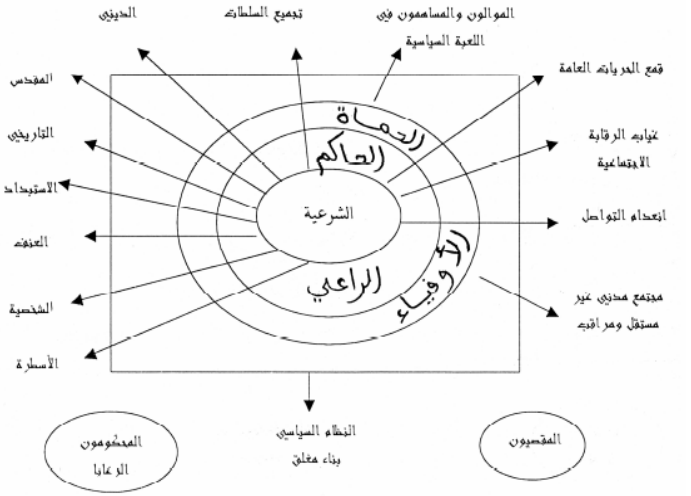

رسم بياني لأسس الشرعية في الأنظمة السياسية المغلقة – التسلطية.

المصدر: هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي (الرباط: دار الأمان، 2009)، ص 48

ثالثا: هي دولة قمع: تدير أجهزة القمع التي تملكها الدولة من أجل حماية الطبقة الحاكمة التي تعتبر دائماً فوق المجتمع وفوق القانون[1]، وفي دولة القمع يصبح القهر هو الناظم الأساسي لعلاقة الدولة بالمجتمع، بحيث تكون الرقابة على السلوك والحياة الشخصية للأفراد والجماعات وظيفة سياسية سامية، مشتقة من التعاليم والشريعة الإسلامية، والتنكيل والقضاء على أي معارضة سياسية هو ضرورة من ضرورات الأمن القومي[2].

[1]– خميس حازم والي، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 63.

المنارة للاستشارات

إن هذا النمط من توفيقية الدولة هو ما يشكل هيكل الدولة المعاصرة في الوطن العربي، ولعل هذا ما يفسر لنا ظاهرة الإستقرار الظاهري على الأقل الذي تعرفه بعض الأنظمة العربية، فهذا الإستقرار لم يكن نتيجة تفكير واقعي من قبل النخبة الحاكمة في تلك الدول –على حد قول "وليام زارتمان"– بل جاء نتيجة الممارسة الفعالة لأدوات السيطرة وأجهزة المخابرات والأمن الداخلي في هذه الدول، فهذه الأدوات أثبتت نجاعتها كآليات للتحكم والسيطرة على المعارضة، والتقليل من إمكانية وقوع أي هجوم عنيف ضدها[1]. وبذلك لا ينبغي أن نفهم استقرار وديمومة بعض أنظمة الحكم في الدول العربية كدليل على صلاح حكمها أو شرعيتها، بل هو مؤشر فقط على عدم قدرة شعوب هذه الدول أو عدم استعدادهم للإطاحة بها . كما أنه لا ينبغي أن نفهم استمرار رئيس الدولة في منصبه لمدة عقود في هذه الدول دليلاً على شرعيته أو رضا الناس عنه، إنما هو فقط دليل على قوة القمع والرقابة والتفوق للأجهزة العسكرية والأمنية في تلك الدول[2].

ثالثا: إنعكاسات أزمة الشرعية على الإستقرار الاجتماعي في الوطن العربي.

عديدة هي المؤشرات والحقائق التي تؤكد أن المشهد العربي يعيش الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية، التي باتت لا تؤثر على راهن العرب فحسب، بل على مستقبلهم ومكاسبهم الحضارية. وبسبب هذه الأزمات والمشكلات تزايدت أعمال العنف مما بات يهدد الإستقرار الإجتماعي في المنطقة العربية،

[1]– نفس المرجع السابق، ص 69.

[2]– نفس المرجع السابق،ص 71-72.

الأرشيف للاستشارات

وبرؤية متزنة وواعية للكثير من نماذج العنف في الفضاء العربي نجد أن هناك أسباباً سياسية مباشرة لبروز هذه الظاهرة. فلا شك أن انعدام الحياة السياسية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولَّد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف التي يعانيها العالم العربي.

إذ تعمل الكثير من الفواعل والمكونات الإجتماعية في العالم العربي على ممارسة أنواع من العنف لتجاوز نقاط الضعف البنيوية التي تعاني منها المؤسسات الرسمية، هذا بدلا من أن تبحث عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، واستخدامها للعنف هنا يزيد من تفاقم المشكلة، فمن الطبيعي تماماً أن ينتهي إستخدام القمع وتقييد الحريات وهضمها، إلى دفع المجتمع إلى سلوك مسارب أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج ومجابهة العنف الرسمي بعنف مضاد، وهذا يقود إلى حقيقة أساسية من المهم التنبه لها دائماً؛ وهي: أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، وإنْ كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة.

فأزمة الشرعية التي تتخبط فيها الأنظمة السياسية العربية منذ أمد بعيد، سرعان ما سوف تفتح الباب واسعا أمام أنواع أخر من الأزمات، أزمات مرتبطة بها وناتجة عنها، هذه الأزمات التي تتجلى أهم مظاهرها من خلال:

المنارة للاستشارات

1- أزمة الثقة المتبادلة بين النظام والمواطنين :

إن أساس الشرعية هو وجود الثقة بين الحاكم والمحكوم، فهي التي تمنح إحساساً لدى المحكومين بأن هذه السلطة التي تحكمهم وتدير شؤونهم العامة تمثلهم وتمثل مصالحهم، أما غيابها أو نقصها فهو أكبر مؤشر على وجود أزمة شرعية[1]، فالثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم هي الضامن القيمي والنفسي لاستمرار النظام، وهي الأساس الذي على أساسه يستطيع النظام اتخاذ القرارات المصيرية في الدولة، وتصدي للمشكلات وحل الأزمات التي يتعرض لها المجتمع، أما عندما تبدأ هذه الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم في الاهتزاز يكون النظام السياسي في بداية طريقه لمواجهة أزمة شرعية[2]. وهذا الأمر قد أصبح بادياً للعيان في جميع الأقطار العربية، حيث صار المواطن العربي _ بغض النظر عن إختلاف الأقطار التي ينتمون إليها_ يعاني من أزمة ثقة إتجاه حكومته والسلطة التي تحكمه، حيث أصبح لايثق فيما تقول أو فيما تفعل، بل إنه بات يؤمن بالتكهنات القادمة من مراكز البحوث والإستخبارات الغربية، ولا يؤمن بالتصريحات والوعود القادمة من الحكومات العربية، وحتى الحكومات في الوطن العربي فهي الأخرى باتت لا تثق في ولاء هذا المواطن، بل إنها أصبحت تعده أخطر أنواع التهديدات التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.

---

[1]- توفيق ابراهيم، حسنين. "مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية ". رسالة ماجستير: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص 300.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 302.

المنارة للاستشارات

2- تزايد لجوء المواطنين لاستخدام العنف:

إن أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم وعدم رضا أفراد المجتمع على هذه السلطة، غالباً ما يقود إلى سعيهم إلى ترجمة هذا السخط إلى أعمال عنف معادية للنظام القائم، وقد يأخذ هذا العنف أشكالاً وأنواعاً متعددة كالإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات، وأحياناً يصل إلى حد أعمال الشغب والإغتيالات[1].

وهذا ما نجده ماثلا أمامنا بمجرد ذكرنا للدول العربية، فهي في معظمها تعاني من احتياجات شبه دائمة وإضرابات متتالية في مختلف القطاعات والميادين، كما أن المظاهرات وأعمال الشعب قد أصبحت من المظاهر العادية في شوارعها. بل وصل الحد في بعض الدول منها إلى حدوث اشتباكات مسلحة بين المواطنين والسلطة، وما دول الربيع العربي سوى خير مثال على هذا، فالمواطن العربي أصبح لا يثق بوعود السلطة ولا سياستها وبذلك فقد أصبح أكثر عدائية في كل ما يتعلق بها.كما أنه أصبح متيقناً أن القوة والفوضى هي السبيل الوحيد للوصول إلى مطالبه وتحقيق بعض أمانيه المشروعة، فلغة العنف والقوة هي اللغة الوحيدة للتعامل بين جميع أطراف الحكم في الدول العربي .

[1]- نفس المرجع السابق، ص 306.

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (06): جدول نسب عدم الاستقرار في الدول العربية لعام2011 حسب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

عدم استقرار-عال جدا 100-80		عدم استقرار-عال 79-60		عدم استقرار-نسبي 59-40		عدم استقرار - بسيط أقل من 40	
اليمن	90.7	ليبيا	78.7	الأردن	59.7		
السودان	87.9	مصر	74.7	تونس	52.3		
		العراق	73.6	لبنان	49.2		
		سوريا	72.9	الإمارات	43.9		
		موريتانيا	71.7	الكويت	92.7		
		الجزائر	69.5	قطر	41		
		عمان	65.8				
		البحرين	63.3				
		السعودية	61.2				
		المغرب	60.9				

المصدر: وليد عبد الحي، تقرير المشهد السياسي العربي 2012 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص 02.

المنارة للاستشارات

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن دول عدم الاستقرار النسبي والبسيط لا تشكل سوى 8% من مجموع سكان الدول العربية، أما نسب دول عدم الاستقرار العالي والعالي جدا فهي تشكل 92 % من إجمال العرب[1].

3- تزايد لجوء النظام إلى العنف:

إن اهتزاز ثقة المواطنين في النظام، وتدهور شرعيته وتزايد أعمال العنف الموجهة إليه، تدفعه إلى اللجوء المتزايد لإستخدام القوة والإكراه ليضمن استمراره وليواجه القوى المناوئة له، فيركز على الجيش والشرطة والمخابرات، كما يلجئ إلى سن قوانين استثنائية تشرعن له تقييد الحريات وممارسة العنف الرسمي ضد المواطنين[2]، وهذا العنف يكون إما بإثارة الذعر الدائم لدى الجماهير من أي نخب أو تيارات سياسية بديلة كانت، وتصوير حالها هو أفضل الأحوال في ظل الوضع القائم، وأن التفكير مجرد التفكير في أي بديل للنظام القائم هو أمر ينطوي على "كارثة محققة"، وإما _في حالة عدم نجاح وسائل التخويف_ اللجوء إلى استخدام القمع المباشر ككفيل بالمهمة[3].

وإذا ما جئنا إلى واقعنا السياسي العربي فإننا سنجد أن جل الأنظمة السياسية العربية قائمة على العنف لضمان استمرارها وبقائها، وهي في هذا تستخدم مختلف الأساليب والطرق لضمان بقاء خوف الرعية منها، ومن غيابها

---

[1]- وليد عبد الحي، تقرير المشهد السياسي العربي 2012 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص 03.

[2]- حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 314.

[3]- سعد الدين ابراهيم، علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 427.

المنارة للاستشارات

في نفس الوقت، فهي لا تسأم تخويفها من العميل الداخلي والمتمثل في كل معارض لسياستها، ومن العدو الخارجي المتربص بها، وغالبا ما يتم تصويره على أنه إما المستعمر التقليدي أو العدو الصهيوني أو الغزو الإمبريالي، وأحياناً يصل بهم الحد إلى تصويره على أنه الجار المجانب لهم، وهذا عن طريق خلق أزمات حدودية مع دول الجوار العربية وغير العربية. كما تسعى بعض الأنظمة العربية إلى إشاعة الذعر والخوف لدى شعوبها عن طريق إعلان حالة الطوارئ وإقرار القوانين الاستثنائية الخاصة بها، مبررة كل هذا بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية المستباحة في واقع الأمر.

4- إنهيار قواعد العمل السياسي وشرعنة العنف:

لا ريب أن وجود توترات ظاهرة أو كامنة بين الدولة والمجتمع، يساهم عبر تأثيراته ومولداته في بروز ظاهرة العنف. وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء ظاهرة العنف وبروزها.وقد عبَّر هذا التناقض والتدهور عن أعلى تجلياته المادية، في انفلات غرائز العدوان المتبادل بين مكونات الحقل السياسي في مشاهد متلاحقة من العنف والإقصاء المتبادل، إلى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة- أو تكاد- عن أن تعبر عن نفسها في صورة طبيعية، أي كفعالية تنافسية سلمية، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف- المادي والرمزي- أن يتحول إلى اللغة الوحيدة التي يترجم بها الجميع مطالبه ضد الجميع.

المنارة للاستشارات

والمتمعن في حال الأنظمة السياسية العربية يجد بأنها لا تملك في معظمها قواعد واضحة للعمل السياسي، ولا توجد فيها إيديولوجيا مستقرة بهذا الشأن، وإنما يطغى عليها في هذا المجال الاعتبارات الشخصية، حتى أنه أصبحنا نجد في الأنظمة العربية الجمهورية عمليات توريث للحكم وتوزيع المناصب السياسية الهامة على الأشقاء وأبناء العمومة وأقارب الدم وأبناء العشيرة والطائفة، شبيها بما يحدث في الأنظمة الملكية التقليدية، وهذا ما أدى إلى بروز أسر حاكمة في أنظمة سياسية جمهورية، بل الأمر تعدى هذا ولم يعد يقتصر على مجرد تعيين الأقارب في المناصب الحساسة بل تعداه إلى محاولة تكييف مختلف أجهزة الدولة الحديثة لمتطلبات هذه القبلية والطائفية، ومحاولة النخب الحاكمة المحافظة على العلاقات التقليدية في ظل النظام السياسي الحديث[1].

وحتى الدول التي عرفت مؤخراً تغيرات سياسية عن طريق ثورات شعبية عرفت بالربيع العربي لا تزال تعاني من هذه المعضلة –أي غياب قواعد اللعبة السياسية– وهذا ما جعل التغيير السياسي فيها أشبه بالفوضى التي لا تعرف الحل، كما بقيت المؤسسات العسكرية فيها هي صاحبة العامل الحاسم في أي تغيير سياسي، فالدول التي تدخل فيها الجيش إيجابياً مع الشارع تم التغيير فيها بشكل سريع وبأقل الخسائر، بينما بقي الصراع قائماً في الدول

المنارة للاستشارات

التي لم يتخلى فيها الجيش عن النظام، وهذا ما يعني أن حتى هذه الديمقراطيات العربية الجديدة لا تزال أسيرة المؤسسة العسكرية بشكل أو بآخر[1].

الجدول رقم (07): توزيع حالات التداول السلمي والعنيف على السلطة في الدول العربية (1950-1985)

الدولة	خلافة عنيفة	خلافة سلمية	المجموع
السعودية	01	03	04
الأردن	02	03	02
الكويت	-	-	03
المغرب	-	03	01
البحرين	-	01	01
قطر	01	01	01
سلطنة عمان	01	-	01
ليبيا	01	-	01
الجزائر	02	-	03
سوريا	06	01	06
العراق	04	-	05
اليمن الشمال	07	01	08
مصر	03	01	04

[1] - خميس حازم والي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

المنارة للاستشارات

تونس	01	00	01
لبنان	02	05	07
الإمارات	-	01	01
اليمن الجنوبي	02	03	05
السودان	04	01	05
المجموع الكلي	**37**	**21**	**58**

المصدر: صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستلاء على السلطة في الدول العربية (1950-1985)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993،ص 332.

5- انتشار الفساد:

إن إسقاط قواعد اللعبة السياسية وبروز عنصر الشخص في القيادة السياسية خاصة مع زيادة المكانة المحورية لهذا الشخص، حتى إنه في بعض الأحيان يصبح رمزاً من رموز الدولة، من شأنه أن يؤدي إلى انتشار الفساد وغياب الشفافية بحيث تصبح هذه الدولة عبارة عن إقطاع خاص بهذا القائد وزبانيته، فهؤلاء في منىء رغم كل تجاوزاتهم، عن أي مساءلة قانونية أو مالية أو حتى أخلاقية. وإذا ما جئنا إلى واقع الدول العربية فإننا نجد أن المنطقة العربية تعد حالة نموذجية لنمو الفساد واستشرائه، بحيث أن واقع الحال يشير إلى أن الفساد بأنماطه المختلفة _الإداري والمالي والسياسي_ قد توطن المنطقة العربية لدرجة بات من الصعب معها اقتلاعه، فقد تحول الفساد العربي إلى بنية مؤسسية متكاملة لديها القدرة على إعادة إنتاج ذاتها، كما أنه لم يعد

المنارة للاستشارات

مقتصراً على تغول النخبة الحاكمة فقط، بل أضحى الفساد إحدى آليات الاستقرار الأساسية في الغالبية العظمى من المجتمعات العربية، ولا فرق في ذلك بين قمة الهرم السياسي وقاعدته، فبينما يجسد الفساد الكبير المتعلق بالخصخصة والصفات الحكومية والقروض دور سياسة اقتسام الربح ما بين السلطة الحاكمة وقاعدتها، يلعب الفساد الصغير المتمثل في الرشاوي والعمولات وغيرها دور صمام الأمان ضد انفلات الأوضاع الاجتماعية والسياسية . ولعل هذه الحالة تجد دلالتها في الوضع المتدني للدول العربية في التقارير والمؤشرات الدولية المعنية برصد ومكافحة الفساد.

فباستثناء عدد ضئيل من دول الخليج النفطية والاعتبارات تتعلق بالخلل في صياغة مؤشرات إدراك الفساد[1]، تحتل غالبية الدول العربية مواقع متدنية على مؤشر مدركات الفساد، فلقد حصلت أربعة عشرة دولة عربية –من دون احتساب الصومال التي تتذيل دائما قاع الترتيب العالمي لمكافحة الفساد– من أصل 17 دولة عربية مدروسة على مدار العشرة سنوات الماضية على معدلات متدنية تقل عن خمس نقاط.

[1]– إن دول الخليج وإن كانت تحصل على مراتب حسنة في مؤشرات مدركات الفساد إلا أنها ليست في منأى عن الفساد الذي يخيم على المنطقة العربية خاصة إذا تعلق الأمر بحصص العائلات والقبائل الحاكمة، ولذلك فإن النتائج المحصل عليها من قبل هذه الدول تبقى محل شك حتى بالنسبة للمنظمات التي قامت بعملية التصنيف.

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (08): جدول يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في بعض الدول العربية من (2003 إلى 2012) حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية

	2003		2004	2005	2006		2007		2008	2012	
	الفهرس	الترتيب من 113	فهرس	فهرس	الفهرس	الترتيب من 163	الفهرس	الترتيب من180	الفهرس	الفهرس	الترتيب 178
العراق	2.2	113	2.1	1.5	1.9	160	1.5	178	1.3	1.8	169
الأردن	4.6	43	5.3	4.7	5.3	40	4.7	53	5.1	4.8	58
الجزائر	2.6	88	2.7	3.0	3.1	84	3.0	99	3.2	3.4	105
البحرين	6.1	27	5.8	5.0	5.7	36	5.0	46	5.4	5.1	53
مصر	3.3	70	3.2	2.9	3.3	70	2.9	105	2.8	3.2	118
الكويت	5.3	35	4.6	4.3	4.8	46	4.3	60	4.3	4.4	66
لبنان	3.0	78	2.7	3.0	3.6	63	3.0	99	3.0	3.0	128
ليبيا	2.1	118	2.5	2.5	2.7	105	2.5	131	2.6	2.1	160
المغرب	3.3	70	3.4	3.5	3.2	79	3.5	72	3.6	3.7	88
قطر	5.6	32	5.6	6.0	6.0	32	6.0	32	6.5	6.6	27
السودان	2.3	106	2.2	1.8	2.0	156	1.8	172	1.6	1.3	173
السعودية	4.5	46	3.4	3.4	3.3	70	3.4	79	3.5	4.4	66
الإمارات	5.2	37	6.1	5.7	6.2	31	5.7	34	5.9	6.6	27
اليمن	2.6	88	2.4	2.5	2.6	111	2.5	131	2.3	2.3	156
تونس	4.9	39	5.0	4.2	4.6	51	4.2	61	4.4	4.1	75
عمان	6.3	26	6.1	4.7	5.4	39	4.7	53	5.5	4.7	61
سوريا	3.4	-	3.4	3.4	3.4	-	2.9	-	2.4	2.6	144

المصدر: منظمة الشفافية العالمية، التقارير العالمية للفساد (2012_2003). على الموقع:
http://www.transparency.org/publications/gcr

المنارة للاستشارات

وبعيدا عن المؤشرات الإدراكية للمنظمة الدولية للشفافية، نجد أن نتائج "مؤشر الدول الفاشلة" "Failed States Index" والذي يصدر عن "صندوق دعم السلام" و"مجلة السياسية الخارجية الأمريكية"، جاء ليعزز نظرية الخلل البنيوي وانتشار الفساد في الدول العربية، فوفقاً لهذا المؤشر الذي يعتمد اثني عشرة متغيراً مختلفاً فإن أزيد من ثلثي الدول العربية تندرج تحت تصنيف الدولة الفاشلة بمستوياتها المختلفة[1]: وضع الحذر Alert Zone والذي يضم كلا من الصومال والسودان والعراق واليمن وسوريا ومصر، وضع الحرج Warning Zone والذي يضم كلا من لبنان والجزائر والمغرب والأردن وتونس والمملكة العربية السعودية، وضع المراقبة Monitoring Zone الذي يضم البحرين[2].

ولا تشذ نتائج "مؤشرات الحكم الصالح" Good Governance Index الصادر عن "البنك الدولي" عن السياق ذاته، الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال ضآلة الإصلاحات المؤسسية التي لحقت بمؤشرات الحكم الست (التمثيل السياسي والمحاسبة، الإستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة الإجراءات نحكم القانون، ومحاربة الفساد)، فعلى مدار الفترة ما بين (1996-2007) لم يتجاوز معدل التغيير المؤسسي في البلدان العربية 0.02، وهو ما يدل على غياب أي أية تحسينات إجمالية في مؤشرات الحكم

[1]- الدولة الفاشلة في هذا المؤشر هي الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وتلجأ عادة للقوة، وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الحاجيات الأساسية لأفراد شعبها.

[2]- The Fund For Peace, "Failed States Index 2012". (Washington : FFP , 2012), P : 4_5.

المنارة للاستشارات

الراشد إن لم يكن تدهورها، ووفقا لتقرير "التنمية الإنسانية" لعام 2009، فقد تباينت التغيرات التي لحقت بمؤشر الحكم في الدول العربية، فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض شهدت المؤشرات المتعلقة بفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي وضبط الفساد تراجعاً حاداً على مدار الفترة ما بين عامي 1996-2007م، أما البلدان ذات الدخل المتوسط والأدنى فقد سجلت تقدماً هامشياً على صعيد الاستقرار السياسي، في حين تراجعت بقية المؤشرات الأخرى وتحديداً تلك المتعلقة بفعالية الحكومة والنوعية التنظيمية وحكم القانون وضبط الفساد، في المقابل سجلت البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع والدول ذات الدخل المرتفع تطورات إيجابية على صعيد بعض المؤشرات في حين بقي مؤشر حكم القانون والتمثيل السياسي والمسائلة متدنية لدى جميع الأنظمة والبلدان العربية.[1]

6- ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي والإجتماعي:

إن انهيار المؤسسية السياسية وإنتشار الفساد داخل الدولة من شأنه أن يؤدي لا محالة إلى ارتفاع مستوى عدم الإستقرار في المجتمع، وهذا نتيجة العنف والعنف المضاد الممارس داخل الدولة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى المشروعية السياسية نتيجة فقدان المؤسسات السياسية لمصداقيتها -لصالح القوة والعنف- وظهور بذلك ظاهرة التفسخ النظمي داخل الدولة، بحيث أنها تصبح عاجزة على الارتقاء إلى الحد الأدنى من القيم

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009. (عمّان: المكتب الإقليمي للدول العربية،2009)، ص 10.

المنارة للاستشارات

المشتركة داخل المجتمع، فيظهر للعلن ضعف المؤسسات السياسية لدولة وعدم قدرتها على مواجهة المشاكل والتحديات التنموية وتلبية متطلبات المواطنين، كما يظهر التناقض بين الممارسات والشعارات في هذه النظم، وتزايد لجوئها إلى الإعتماد على الإنجازات المادية وبروز عنصر الشخص في القيادة كبديل على المؤسسات السياسية المحطمة، فيتحول بذلك كل الثقل السياسي في الدولة لصالح طائفة أو فئة أو أفراد معينين، أما مفهوم المصلحة العامة فيغيب في المجتمع[1].

وهذا الأمر يتضح جلياً في معظم الأنظمة السياسية العربية، فهي تعاني من غياب شبه تام للمؤسسية السياسية، فواقع الحال يوضح سيطرة أشخاص أو طوائف على السلطة في جميع الأنظمة العربية، من ما يجعل الطابع الوحدانية والسلطوية والرعوية يبقى الصفة المشتركة لأغلب البلدان العربية، حيث لا يسمح فيها لأي تيار أو مؤسسة أو حزب بالبروز فوق شخص الحاكم[2]، هذا الشخص الذي لأجله تم تفريغ كل المؤسسات الدستورية والقانونية في الدولة من جوهرها، كما تم حمايته بمجموعة من القوانين الاستثنائية البعيدة عن سلطة القانون، والذي إذا رحل حلت بالبلاد ويلات الصراع وعدم الإستقرار .

[1]– خالد عبد الحميد مسعود العوالمة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]– محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، ط7، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 42.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

إن غياب الشرعية في الوطن العربي- سواء على صعيد مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع- دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف المادي أو الرمزي؛ بحيث إن غياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في العديد من الأحيان إلى استخدام أدوات العنف لتسيير مشروعاتها وإنجاح خططها الاجتماعية والاقتصادية. وفي المقابل فإن المجتمع في ظل هذه الظروف يعبر عن نفسه وخياراته بامتلاك أدوات العنف واستخدامها. فتحول الفضاء السياسي والاجتماعي العربي من جراء هذا التوتر والتباين إلى وعاء للعديد من النزاعات والتوتر وتترعرع مشاريع العنف والإقصاء.

وبناءا على كل هذا يتضح إلينا أن مشكلة الشرعية لدى الأنظمة السياسية العربية هي مشكلة خطيرة، ولها علاقة مباشرة بعدم الإستقرار الذي تشهده المنطقة، فتآكل شرعية هذه الأنظمة السياسية بجميع أنماطها الملكية والجمهورية على السواء، أدخلها بدرجات مختلفة -بحسب الظروف الذاتية والموضوعية لكل دولة- في أزمة مجتمعية حادة تتسم بانفصام بين "مؤسسات الدولة" و"المجتمع الفعلي"، ولعل الجانب الخطير لهذه الأزمة هو وجود وضع متفكك أكثر مما هو وضع ثوري.

إنه وضع إما يبقى النظام فيه قائماً ولكن من دون أي سند جماهيري أو رغبة حقيقية في بقائه، وهذا ما سوف يزيد من درجات عدم الاستقرار وإنتشار العنف داخل مجتمعاته، وإما قيام فوضى عامة في الدولة وإسقاط النظام الحاكم

المنارة للاستشارات

عن طريق العنف والثورة، ولكن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الدولة وتفككها مثلما حصل في كل من سوريا وليبيا. وهكذا نصل إلى مسألة أساسية؛ وهي: أن أحد الأسباب الرئيسة لعدم الإستقرار الإجتماعي في الوطن العربي هو غياب حياة سياسية سليمة ومدنية في العديد من بلدان العالم العربي.

المنارة للاستشارات